# دور المؤسسات المصغرة في التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 2000–2021)

# The role of micro-enterprises in Algeria's development and economic growth (Standard Analytical Study 2000-2021)

**سي محمد فتيحة[1]، بوسعد نايت إبراهيم [2]**

[1] جامعة عين تموشنت،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي – عين تموشنت (الجزائر)، *fatiha.simohammed@univ-temouchent.edu.dz*

[2] جامعة عين تموشنت ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي – عين تموشنت (الجزائر)، *boussad.naitibrahim@univ-temouchent.edu.dz*

**تاريخ الارسال:** 2023/10/26 **تاريخ القبول:** 2024/01/05 **تاريخ النشر:** 2024/01/06

**ملخص:**

الهدف من هذه الدراسة هو ابراز الدور التنموي للمؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وهذا من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021

أكدت النتائج المتحصل عليها من تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التأثير المعنوي، الإيجابي والضئيل الذي تلعبه المتغيرات المستقلة على اجمالي الناتج المحلي، ومن خلال اختبار غرانجر للعلاقة السببية الذي وضح الدور الذي تلعبه مختلف وكالات الدعم خاصة ANDI في توفير فرص لأصحاب المؤسسات المصغرة لتمويل مشاريعهم الاستثمارية من خلال العلاقة السببية من المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة باتجاه تلك المستثمرة من وكالة ANDI وكذا باتجاه اجمالي الناتج المحلي الامر الذي يبرز فعالية قطاع المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الجزائري.

**كلمات مفتاحية:** المؤسسات المصغرة ، ANDI، الناتج المحلي الإجمالي، غرانجر، نموذج المربعات الصغرى

**تصنيفات JEL** : G32، O43، M13

**Abstract :**

The aim of this study is to highlight the development role of microenterprises in the Algeria's economy and their contribution to economic growth using annual data between 2000 - 2021.

The models estimation using OLS confirmed that independent variables had a critical, positive, and minimal impact on gross domestic product (GDP), also through the Granger Causal Relationship, it was confirmed that there is a causal relationship between micro-enterprises active in the trade sector to those invested by ANDI and GDP, which indicate the microenterprise sector's influence on the Algeria's economy.

**Keywords:** micro-enterprises; ANDI; GDP; Granger ;OLS.

**JEL Classification Cods** : G32, O43, M13

**المؤلف المرسل:** سي محمد فتيحة، **الإيميل:** fatiha.simohammed@univ-temouchent.edu.dz

**المقدمة:**

تضطلع المؤسسات المصغرة في الدول النامية بدور هام في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لكبح معدلات البطالة ومنه الحد من ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع، هذه المؤسسات الصغيرة الحجم أكثر كفاءة في اقتصاد البلاد إلا أنها تواجه صعوبات تشمل نقص الكفاءات التسييرية ونقص المعارف المتعلقة بالعمليات الإنتاجية، التكنولوجيا، تسيير الموارد البشرية والعمليات التسويقية.

سعت الجزائر لدعم قطاع المؤسسات المصغرة لجعله حيويا ينشط الحركة الاقتصادية في البلاد وذلك بالاهتمام المتزايد بها من خلال عدة استراتيجيات تعتمد أساسا على المقاربة الاقتصادية في استحداث المؤسسات المصغرة حيث أن التركيبة المالية ،الهيكلية، التنظيمية والقانونية لهذه المؤسسات جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الاقتصادي الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة فقد استطاعت الجزائر أن توفر آلاف مناصب الشغل في مجالات عدة وهذا بهدف توفير مخطط أعباء للمؤسسات المصغرة لضمان ديمومتها وتطورها وفي نفس الوقت تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال شراكة عمومية–خاصة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلي الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وسرعة مناسبة وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة الشاملة.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة سيتم ابراز الدور التنموي للمؤسسات المصغرة ومساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يمكن طرح اشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير المؤسسات المصغرة على نمو وتنمية الاقتصاد في الجزائر؟**

وللإجابة على الاشكالية سوف نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؟
- هل يمكن للمؤسسات المصغرة المساهمة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات السابقة يمكن اقتراح الفرضية التالية:

- المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة تلعب دورا في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
- وجود علاقة معنوية بين نسبة المشاريع المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI والنمو الاقتصادي في الجزائر

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جلة من الأهداف

- محاولة إبراز الأثر الايجابي للمؤسسات المصغرة على مستوى اقتصاد الجزائر
- دراسة فعالية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري

**منهجية الدراسة:**

سيتم استخدام المنهج التحليلي القياسي بهدف دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الأدوات القياسية لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

**الإطار المكاني والزماني للدراسة:**

سيتم استخدام بيانات سنوية خاصة بالمؤسسات المصغرة في الجزائر وهذا خلال الفترة: 2000 إلى غاية 2021.

**الدراسات السابقة:**

- دراسة لـ (rohadin rohadin، 2019) بعنوان: The Influence of Small Micro Industries on Economic Growth الغرض من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان للمشاريع المصغرة والصغيرة الحجم دور في النمو الاقتصادي ومدى ضخامة هذا الدور في النمو الاقتصادي في إندونيسيا، تم استخدام بيانات كل من السلاسل الزمنية للشركات الصغيرة والمصغرة و النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2003–2018 وتبين نتيجة تحليل دالة الانحدار الخطي المتعدد أن تأثير هذه المشاريع على النمو الاقتصادي في إندونيسيا لا يتجاوز 12 مشروعاً 5٪ وهذا يعني أن الشركات الصغيرة والمصغرة ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في إندونيسيا قد يرجع السبب في ذلك إلى عدم دفع الضرائب الحكومية من قبل مالكي الشركات الصغيرة والمصغرة والعاملين.

- دراسة لـ (Thapa، 2007) بعنوان: Micro Enterprises and Household Income الهدف من الدراسة هو تقديم الدعم المالي والتقني للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لإيجاد فرص للعمل الحر بإنشاء المشاريع المصغرة وتطويرها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهدف الرئيسي من إنشاء المشاريع الصغيرة هو التصدي للفقر من خلال تنمية المشاريع البالغة الصغر في أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعرف بأنها الأسر التي تعيش على خط الفقر أو تحته. وجدت الدراسة أن حجم السكان النشطين اقتصاديا في الأسرة والمستوى الثانوي أو العالي من التعليم هو المكسب الرئيسي للأسر المعيشية وله أيضا تأثير إيجابي في دخلها، تستند هذه الدراسة إلى التحليل الوصفي والاستدلالي حيث يشمل توزيع التردد والنسبة المئوية، تحليل الانحدار المتعدد، حساب معاملات بيتا واختبار الفرضيات. وتقترح الدراسة أن تركز الحكومة على تطوير سياسات لتوسيع المؤسسات المصغرة وتوفير التعليم الثانوي أو العالي لرفع مستوى دخل سكان الريف.

- دراسة ل (Harvie، 2003 )بعنوان: The Contribution of Micro enterprises to Economic Recovery and Poverty Alleviation in East Asia الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحليل المساهمة المحتملة لمجموعة فرعية واحدة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر ودور التمويل البالغ الصغر بشكل أعمق في الانتعاش الاقتصادي الإقليمي، كما حللت هذه الورقة مختلف أنواع المشاريع البالغة الصغر الموجودة في شرق آسيا حيث من المهم التمييز بين هذه الأنواع المختلفة في صياغة السياسات. وبوجه عام يمكن تحديد نوعين رئيسيين من المشاريع الصغرى فهناك تلك التي يمكن وصفها بأنها مشاريع لكسب والنوع الآخر من المشاريع المصغرة هو المشروع الصغير الموجه نحو النمو، ويمكن لهذه المشاريع أن تنمو لتصبح مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وأن تكون مستدامة من حيث توليد الدخل والعمالة وهي تمثل نسبة أقل بكثير من المشاريع البالغة الصغر وبالتالي فإن تنميتها ستؤثر على عدد أقل بكثير من السكان ولكنها تمثل بالفعل احتمالا أفضل للتنمية الطويلة الأجل

للاقتصادات الإقليمية. ومن المهم الاعتراف بهاذين النوعين من المشاريع وتحديد متطلباتهما الخاصة فبالنسبة لمؤسسات كسب الرزق يمكن أن تؤدي إمكانية الحصول على التمويل دورا هاما في تنميتها وفي حالة المشاريع الموجهة نحو النمو يمكن أيضا أن يكون الحصول على التمويل هاما وكذلك الحاجة إلى الوصول إلى تحسين المهارات والتكنولوجيا.

- دراسة لـ (Basavaraj، 2020) بعنوان: The Role of Small and Micro Enterprises in Light of the Current Crisis in Yemen تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في ضوء الأزمة الحالية في اليمن والتي اعتمدت على الطريقة الوصفية التي تهدف إلى شرح الأنشطة والعمليات التجارية بين المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في ضوء الأزمات الحالية في اليمن اعتمادا على البيانات الثانوية من 2014 إلى 2018 التي تم جمعها من منظمات التمويل الصغير مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، شبكة التمويل البالغ الصغر في اليمن والمصادر المرتبطة بها من أجل الوصول إلى البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وعدد المشاريع وكذلك تكاليف المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. أظهرت النتائج أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المشاريع المصغرة والصغيرة الحجم والتي حدت من مساهماتها في تطوير الأعمال التجارية علاوة على ذلك أوصى الباحث ببعض الاستراتيجيات لتعزيز وتحسين دور المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في تنمية البلاد.

## 1- واقع المؤسسات المصغرة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة جوهر الاختلاف بين الدول حيت اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة المصغرة حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف هذه الأخيرة نظرا لاختلاف أهدافها.

### 1-1- ماهية المؤسسات المصغرة

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم17/02مؤرخ في 11 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين1 و 250عاملاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار مع استفتائها لمعيار الاستقلالية. وتشّكل المؤسسات المصغرة الأغلبية من حيث العدد ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي الإحصائيات التي تقدم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكون ضمنياً فيها المؤسسات المصغرة تشكل الأغلبية ولاسيما عند إضافة إليها المؤسسات المصغرة التي تنشط في قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

والتعريف المعتمد في الدراسة للمؤسسة المصغرة هو أن :المؤسسة المصغرة هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تستخدم على الأكثر 9عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية20 مليون دينار مع استيفاء شرط الاستقلالية إذ لا تفوق نسبة ما يملكه الآخرون فيها25 %. (القانون رقم 17-02 المادة 10، صفحة 6)

### 1–2– أهمية المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في زيادة قيمة الدخل لتحسين مستوى دخل الفرد وتوفير الاحتياجات الأساسية وخاصة المواد الغذائية بأسعار معقولة وخلق المزيد من فرص العمل، تحسين المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي للأفراد، تقليل نسبة العجز المالي في الميزانية ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة والمساهمة في نمو الدخل المحلي. ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال وضع الخطط الاقتصادية والحلول لتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والاهتمام بالعاملين والموظفين وتدريبهم وتوفير كافة والأدوات والمعلومات المالية والوسائل التكنولوجيا المالية لتحسين وزيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي وترشيد الاستهلاك والحفاظ على موارد البلاد ونشر الوعي الاقتصادي. (FBS، 2021)

إن الحد من الفقر في التنمية من أكثر الأهداف المعلنة للمشاريع المصغرة وتوجد أدلة كثيرة تشير إلى أن مشاريع التمويل البالغ الصغر المصممة تصميما سليما لها تأثير على الفقر وتتمكن من الوصول إلى الفقراء على نطاق واسع بما يكفي لتغطية تكاليفهم، لا يمكن للفقراء تقديم ضمانات إضافية ويجب أن تعتمد المشاريع بدلاً من ذلك على الضمانات الجماعية أو المسؤولية المشتركة والمتعددة. (Harvie, 2003)

وتبرز أهمية مشروعات الأعمال الصغيرة والمصغرة في أنها تستخدم أكثر من 50% من قطاع القوى العاملة الخاصة، كما أنها تشكل على نحو 25% من أصول الأعمال الكلية وتتصف هذه المشروعات بكثافة العمالة وعليه فإنها توفر فرص عمل فعلى سبيل المثال الشركات التي تستخدم عمالة بعدد أقل من 500 مستخدم تكون قد وفرت أكثر من 67% من الأعمال الجديدة والبالغة نحو 19.5 مليون فرصة عمل والشركات التي فيها أقل من عشرين عامل قد خلقت أكثر من نصف الأعمال الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. (العربى، 2022)

#### 1–2–1. المشاريع المصغرة: طوق النجاة لوقف الفقر وضمان حياة كريمة للأسر

إن توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة هو اعتراف منها بدور هذه المشروعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (سروار، 2002)

حيث تشكل المشاريع الصغيرة أكثر من 90٪ من جميع الشركات في العالم كما أنها توظف 70٪ من إجمالي العمالة وتنتج 50٪ من إجمالي الناتج المحلي وتتوزع بشكل أكبر على القطاعات الخدمية والصناعية المختلفة ومع ذلك يظل بقائها واستمرارها هو الأكثر عرضة للخطر بسبب التحديات الاقتصادية والبيئية.

ويعتبر القضاء على الفقر وتوفير عمل لائق للفقراء من أهم التحديات التي تشغل بال البشرية في عصرنا الحاضر (الهدفين 1 و8 للتنمية المستدامة للأمم المتحدة) من خلال التصدي لإيجاد المساهمة في توفير مصادر دخل مستدام للأسر الفقيرة وتحسين ظروفها المعيشية كذلك خفض نسبة البطالة وتوفير فرص عمل لائق للفئات المهمشة، فقد أصبحت المشروعات المتناهية الصغر إحدى استراتيجيات التنمية المهمة التي تلعب دورًا كبيرًا في التخفيف من حدة الفقر حيث أثبتت جدارتها في معالجة الفقر والبطالة وتوفير رعاية صحية جيدة وتعليم مناسب للأسر الفقيرة بالإضافة إلى ايجاد توازن بين إنفاق هذه الأسر ودخلها وقد أظهرت دراسات وجود علاقة قوية بين دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والحد من الفقر. (الخيرية، 2021)

**1-2-2. الاستثمار في المؤسسات المصغرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية :**

إن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يساهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جداً تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم إلا أن هذه النظرة الشاملة إلى المشكلة كانت تعتمد على أهمية المؤسسات الكبرى وما تحققه من دفع المشروعات والصناعات الأخرى إلى النمو، فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم والمستهلك ناتجة عن طريق إدارتها وتعدد إنتاجها خلافاً للمؤسسات المصغرة موحدة الإنتاج فهذه إذاً أكثر تعاملاً وتجاوباً مع الإقليم الذي توجد فيه عما هي الحال لدى المؤسسات كبيرة الحجم وهي التي تخدم المحيط الذي تعيش فيه.

**2 -الدور التنموي للمؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري**

إن المرحلة الراهنة التي تمر بها معظم الدول النامية وهي مرحلة اقتصاد السوق تتطلب التنوع في حجم المؤسسات من كبيرة ومتوسطة وصغيرة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحجيم دور هذه المؤسسات من حيث مساهمتها في الناتج الوطني أو التقليل من معدلات البطالة والدليل ما تلعبه الآن هذه المؤسسات باختلاف ملكيتها في الاقتصاد الوطني.

وقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات وذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات والمؤسسات العمومية، وفي ظل التطورات الراهنة والتغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بهذه المؤسسات وإنشاء وزارة خاصة بها دليل قاطع على الاهتمام بها والعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى. (صالح، 2004)

**2-1-الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة اجتماعيا وبيئيا:**

يعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة الحجر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في تحقيق الزيادة المتنامية في حجم الاستثمار أو المبيعات وتمتعها بالقرب من المستهلكين والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكراً ومن ثم تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة كأعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال. (رضوان، 2006)

تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية بحيث يتم إنتاج المنتوجات النصف المصنعة في الأرياف ويتم تركيبها في المصانع الكبرى التي تقع خارج الريف، هذا النوع من التوازن الجهوي قد تنتج عنه عدة فوائد تعود على المصانع الكبرى بالفائدة وكذلك على الاقتصاد الكلي بتوظيف اليد العاملة الريفية الرخيصة والامتيازات الضريبة على المناطق الريفية كذلك وجود مواد أولية قرب الأرياف وتوفير بعض المصاريف مثل نقل العمال. (تشام، 2004)

فالاستثمار في المؤسسات المصغرة يساهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية ويسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم فقد كانت الدول تعتمد على المؤسسات الكبرى وما تحققه من دفع المشروعات والصناعات الأخرى إلى النمو فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم والمستهلك ناتجة عن طريق إدارتها وتعدد إنتاجها خلافاً للمؤسسات المصغرة موحدة الإنتاج فهذه تعد أكثر تعاملاً وتجاوباً مع الإقليم الذي توجد فيه عمال هي الحال لدى المؤسسات كبيرة الحجم وهي التي تخدم المحيط الذي تعيش فيه (أحمد أ.، 2005)

وتعزز الجزائر هذا المسعى بإنشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعها وتنميتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ(سابقا)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، فضلاً عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات المصغرة خلال مدة قصيرة من الزمن.

**2–2– المؤسسات المصغرة وتوليد فرص العمل:**

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة في عام 1994 للتعويض عن النتائج الكارثية لبرنامج التكيف الهيكلي وإنشاء الصندوق هو الاستجابة السياسية لمشكلة اجتماعية واقتصادية ودعم البحث عن عمل ودعم العمالة المجانية الذي بدأ منذ عام 2004 فيما يتعلق ببرنامج المساعدة على إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل. (Musette, 2014)

حسب تقرير المكتب الوطني للإحصاء ل سنة2010، البطالة تمس مختلف الشرائح الاجتماعية بطرق مختلفة فنسبة البطالة في صفوف النساء % 19.1 أعلى مما هي عليه في صفوف الرجال % 8.1 وكذلك تمس الشباب بشكل خاص فمن بين الشباب الذين تتراوح أعمارها بين 16 و 24سنة تصل نسبة البطالة % 21.5 في حين تتراجع هذه النسبة إلى % 7.1 بالنسبة للشباب الذين تصل أعمارها إلى 25 سنة فما فوق. (للاحصائيات، 2011 )

ولا تزال نتائج عملية ANEM مختلطة في ظل عدم وجود دراسات إحصائية مستفيضة وبحسب الأرقام المتاحة تجاوزت استثمارات الوكالة رقم 000 230 في القطاع الاقتصادي بنمو 13% مقارنة بالسنوات السابقة ولا يزال القطاع الخاص هو المستفيد الأكبر من هذا المقياس 72% من إجمالي الاستثمارات، يرجع هذا الارتفاع إلى مجهودات وإلحاح الدولة الجزائرية منذ سنة 2012 إلى ضرورة تسريع وتيرة تمويل المؤسسات الشبابية المصغرة ضمن آليات دعم التشغيل حتى تشارك بفعالية في تنمية الاقتصاد المحلي وهذا بالعمل على تذليل العقبات والصعوبات التي تقف في وجه تمويل المشاريع وتجسيدها في أقرب الآجال، حيث قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أونساج سابقا) بتمويل ما يقارب 20 ألف مؤسسة مصغرة خلال هذه السنة وهذا طبقا لبرامج السياسة التي تم التخطيط لها في الخماسي 2015-2019.

**3– جهود الجزائر نحو المؤسسات المصغرة رغم جائحة كورونا**

الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لاسيما المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20–70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، فإن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة 50 %من العمال من أجل مواصلة النشاط التجاري غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإنتاج، وقد أدت إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية السياحية، التأمينات، الاتصالات وخدمات الأنترنت والنقل وغيرها، كذلك خدمات المطاعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة سواء المنظمة أو أصحاب العمل اليومي وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية، مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء. (فواز، 2021)

بين رئيس منتدى رؤساء المؤسسات أن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، فيما أكد عدم تسريح العمال على مستوى المؤسسات الاقتصادية بسبب هذه الأزمة وقد تجد المؤسسات الصغيرة نفسها مجبرة للتخلي عن

بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الازمة فمجالات الخدمات و البناء والأشغال العمومية و الموارد المائية متوقفة تماما في الوقت الحالي وهي وضعية صعبة لكنها أبانت عن تضامن كبير بين المؤسسات الاقتصادية و عمالها سيما بعد دخول تدابير ضمان الحد المطلوب من الخدمة حيز الخدمة والاكتفاء ب 50 بالمئة من تعداد الموظفين في مواقع العمل كما أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية صعبة تدعو إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوروبا ما بعد كورونا.

كشف المدير العام للصناعات التقليدية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية أنه خلال سنة 2020 تم إنشاء أكثر من 30 ألف مؤسسة تنشط في مجال الصناعات التقليدية والحرف فجائحة فيروس كورونا لم تمنع قطاع الصناعات التقليدية من تجسيد برامجه واستحداث مؤسسات مصغرة للحرفيين وهذه المؤسسات سمحت بخلق عدد كبير من مناصب الشغل ومن تأطير أزيد من 1200 شاب على مستوى 750 ورشة لصناعات التقليدية والحرف وان تمكين الحرفين من الاستفادة من تدعيم الدولة تعتبر فرصة من شأنها أن تساهم في بناء اقتصاد قوي يرتكز على مجال الصناعات التقليدية. كما يجب إعطاء الفرصة للحرفي بمنحه قرض مصغر بدون فوائد مقابل إجباره على تكوين ثلاثة إلى أربعة متربصين في السنة، مع إعطاء أهمية للمنتوج المحلي من أجل تقليص النفقات بالعملة الصعبة. (الاذاعة الجزائرية، 2021)

## 4- توصيف النموذج القياسي

لقد تعددت الدراسات الأجنبية التي قامت بالبحث في الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة خاصة في النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية في بعض الدول حيث تم اعتماد عدة متغيرات في الدراسات القياسية وقد تم الأخذ في الدراسة الحالية بعض المتغيرات المستقلة كنسبة المشاريع المصغرة المستثمرة ونسبة العمال في هذه المؤسسات المصغرة من أجل إظهار الدور التنموي للمؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري والدفع بعجلة النمو الاقتصادي

بالاعتماد على عدة دراسات سابقة، يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$GDP= f (TPECOMMERCE, TPEINVEST, TOT)$$

$$GDP = C(1)*TPECOMMERCE + C(2)*TPEINVEST + C(3)*TOT + C(4)$$

GDP: إجمالي الناتج المحلي

TPECOMMERCE: المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة

TPEINVEST: المؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI

TOT: مؤشر التبادل التجاري

$\varepsilon_t$ خطأ التقدير العشوائي

### 4-1 الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

تم اعتماد اختبار (ADF و PHILIPS-PERRON)للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية ونتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى والنتائج موضحة في الملحق رقم 01

### 4–2 تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS:

المعادلة الخاصة بتقدير النموذج: بعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فلاير الموسع واختبار PHIPS PERRON وذلك بحساب الفروق من الدرجة الأولى سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تقوم على تقليل مجموع مربعات الأخطاء أي تقليل الفرق بين المربعات القيم الفعلية والقيم المقدرة بشرط أن تكون قيمة المشتقات الجزئية للمعلمات النموذج معدومة. (شيخي، 2011)

ومنه تحصلنا على معلمات النموذج:

**GDP = +0.0016*TPECOMMERCE + 0.00019*TPEINVEST + 0.01253*TOT + 6.308**

### 4–2–1 اختبار المعنوية الاحصائية لمعلمات النموذج:

لاختبار معنوية معلمات النموذج سيتم اعتماد الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود أثر من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع والفرضية البديلة التي تفترض عكس ذلك وهذا من خلال مقارنة قيمة P-value بمستوى المعنوية (10% 5% 1%)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية المذكورة. وباحتمال للمعلمة مساوي الى الصفر تقبل المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج. (شيخي، 2011) ومنه يتم تفسير معاملات انحدار كل من:

المؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI والمؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة معنوية وموجبة وهذا يشير إلى التأثير الايجابي الذي تلعبه هذه المتغيرات على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بالرغم من تأثيرها الضئيل وهي نتيجة تدعم الدراسة وتؤيد النظرية الاقتصادية ،الامر الذي تؤكده الاحصائيات الخاصة بمناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات المصغرة المستثمرة الممولة منذ سنة 2007 من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين على البطالة حيث قدرت عدد المشاريع المستثمرة سنة 2009 ب 15797 مؤسسة وشهدت انخفاض في عددها خلال بعض سنوات الدراسة حيث وصل عدد المشاريع المستثمرة المصغرة إلى 633 مشروع سنة 2018 .

لكن وعلى الرغم من تأثر هذه المؤسسات البالغة الصغر بشدة بالأزمة الاقتصادية والصحية coronavirus لعدم امتلاكها الوسائل المالية اللازمة لسداد ديونها ونفقاتها، مما يزيد من تفاقم وضعها المالي المعقد أصلا. الا أنه تم التدخل من طرف الحكومة بالأمر بإنهاء جميع الإجراءات القانونية ضد المؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات وإعادة برمجتها باتخاذ عدة قرارات وإصلاحات هيكلية ومؤسسية لتعزيز قطاع المشاريع الصغر حيث نجد أن الدولة تولي اهتماماً خاصاً لتنمية المشاريع البالغة الصغر عبر مختلف ولايات البلد ولا سيما في القطاع التجاري سوآءا من حيث توفير الإمكانيات والتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع المؤسسات المصغرة لغرض الرفع من المستوى المعيشي فقد تم تمويل أكثر من 16000 مؤسسة مصغرة من قبل ANADE منذ إنشاء إدارة هذه المشاريع

### 4–2–2المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج سنعتمد على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين

العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل على عكس الفرضية البديلة التي تقر بوجود هذه العلاقة وبالتالي معنوية النموذج ككل وحسب مخرجات: (الملحق رقم 2)

- يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.7375 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام وقوي للسلسلة محل الدراسة، الامر الذي يؤكد الدور التنموي الذي تلعبه هذه المؤسسات المصغرة TPE (قوة عاملة تقل عن 10 موظفين) والمهيمنة بقوة حيث تشكل ما نسبته 97٪ في النسيج الاقتصادي.
- قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 2.12 تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ويمكن تأكيد ذلك من خلال الاختبارات المبينة أدناه
- إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 15.9231 وباحتمال يقدر ب 0.000 وهو أقل من (p=0 .05) وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي احصائيا.

- **صلاحية النموذج**

**الشكل(01): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

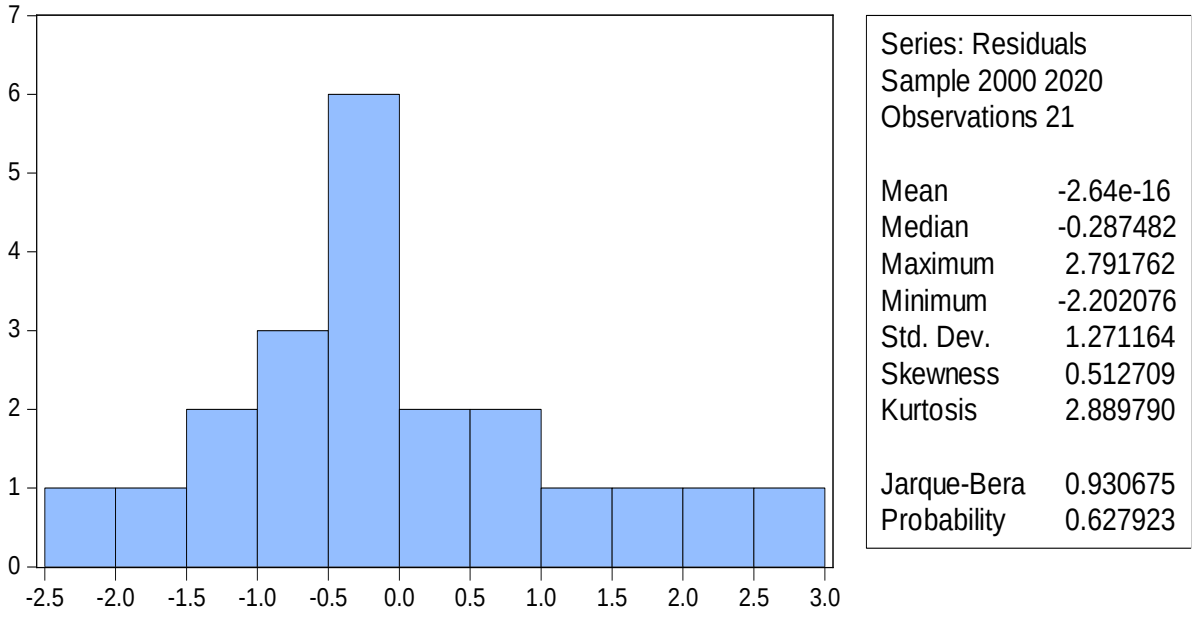


**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا

**الجدول رقم(01): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.045162 | Prob. F(2,15) | 0.9560 |
| Obs*R-squared | 0.125698 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9391 |

**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

**الجدول رقم (02): اختبار تجانس التباين**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.380487 | Prob. F(1,18) | 0.5451 |
| Obs*R-squared | 0.414012 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5199 |

**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**

من خلال اختبار ARCH يتضح أن النموذج لايعاني من مشكلة تجانس التباين حيث أن احتمالية F المحسوبة أكبر من 0,05

**4–3 اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:**

تم استخدم المنهجية السببية لجرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات ويتضح لنا وجود علاقة سببية معنوية من :

– المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة والمؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI باتجاه اجمالي الناتج المحلي حيث بلغت النسبة المعنوية على التوالي 0,0002 و0,0278 فوجود المؤسسات المصغرة في الاقتصاد يرمي إلى دعم الإنتاج الوطني الذي من شأنه المساهمة في تقليص اللجوء إلى الاستيراد كذا في التنويع الاقتصادي للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات باعتبارها مورد أساسي لدعم الاقتصاد وبالتالي زيادة مناصب الشغل في الاقتصاد الرسمي والرفع بعجلة النمو الاقتصادي

– مؤشر التبادل التجاري باتجاه اجمالي الناتج المحلي وبلغت النسبة المعنوية 0,0081 حيث يلعب مؤشر التبادل التجاري دورا مهما في النهوض بالاقتصاد فمحاولة الجزائر خلال الفترات الماضية للخروج من التبعية الاقتصادية من خلال تعزيز الاجراءات المحفزة لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات ومن بينها رفع اجال استرجاع عائدات التصدير ورفع استرجاع ناتج التصدير من العملة الصعبة وتعميم الرواق الاخضر على مستوى الجمارك لفائدة المصدرين خارج المحروقات دون تمييز اضافة الى تخفيف اجراءات تعويض الرسم على القيمة المضافة لصالح المصدرين كلها ساعدت على تحسين أداء هذا المؤشر

– كما تمت ملاحظة وجود علاقة سببية من المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة باتجاه المؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI هذا ما يفسر الدور الذي تلعبه مختلف وكالات الدعم خاصة ANDI في توفير فرص لأصحاب المؤسسات المصغرة لتمويل مشاريعهم الاستثمارية وهذا من خلال القروض بأسعار فوائد ملائمة مع آجال طويلة للسداد.

**الخاتمة:**

من خلال الورقة البحثية تم تسليط الضوء على الدور التنموي للمؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري ببناء نموذج قياسي تضمن إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وعدد المؤسسات المصغرة الناشطة تجاريا وعدد المؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI باعتبارهما متغيرات تعكس المؤسسات البالغة الصغر كمتغيرات مستقلة في النموذج وتم إضافة متغير داخلي وهو مؤشر التبادل التجاري

**نتائج الدراسة القياسية:**

- المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما تم تأكيده من خلال نتائج تقدير معادلة المربعات الصغرى

- التأكيد على الدور التنموي للمؤسسات البالغة الصغر في الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع نسبة معامل التحديد وكذلك وجود علاقة سببية من المؤسسات المصغرة الناشطة تجاريا والمستثمرة من وكالة ANDI باتجاه اجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى صلاحية النموذج ككل وقدرته على التنبؤ للفترات القادمة

- وجود اتجاه خطي عام وقوي للسلسلة محل الدراسة حيث نجد أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.7375 هذا يدل على مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

**التوصيات والمقترحات**

من خلال الدراسة تم ابراز أهمية المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر لذلك من الواجب تكثيف الدعم لهذه الفئة من المؤسسات من خلال:

- التخفيف من العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات المصغرة حيث أنه بإمكانها أن تنمو مع مرور الوقت لذلك من الواجب الاهتمام الفعلي بهذا القطاع من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة واقامة دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات من أجل توعية الشباب؛

- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والاستفادة من مشاريع التمويل الأصغر لأن تطوير المؤسسات المصغرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها في حل مشاكل الفقر والبطالة.

- العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المشروعات المصغرة وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها، لاسيما وأنها تساهم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.

- إيلاء المؤسسات المصغرة أهمية وبعد اقتصادي بالتركيز على إنشاء مناطق نشاطات اقتصادية لفائدة المؤسسات المصغرة تضم مختلف المهن والحرف.

- إعادة ضبط وتحديد المؤسسات المصغرة وفق احتياجات النظرة الاقتصادية الجديدة وتوسيع مجال مشاركة المرأة بفعالية أكثر في عالم المقاولاتية.

- المشاركة الفعالة في الحركية الاقتصادية التي تشهدها الجزائر عبر تجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم في الجزائر

**6-قائمة المراجع**

1. الجريدة الرسمية العدد 02(2017 م -1438 هـ ,يناير –ربيع الثاني،

2. أ.بوسهمين أحمد، أ . بوشنافة أحمد. (2005). واقع تمويل المشروعات المصغرة عن طريق (ANSEJ ) للحد من البطالة بمنطقة بشار. تأليف جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس (المحرر)، الملتقى الوطني حول " الاستثمار والتشغيل".

3. بوقجان وسام، واضح فواز. (2021). جائحة كورونا(كوفيد19 ) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلةدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 4(2)، 420-439.

4. ف. تشام. (15 12, 2004). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعاليات، 355.

5. الديوان الوطني للاحصائيات، البطالة والتشغيل /http://www.ons.dz :2010

6. الاذاعة الجزائرية. (24 01, 2021). رغم جائحة كورونا.. إنشاء أكثر من 30 ألف مؤسسة في مجال الصناعات التقليدية والحرف خلال 2020.

تم الاسترداد من الاذاعة الجزائرية: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210124/206049.html

7. الجزائرية ,ا .(17 04 ,2020) .المؤسسات الصغيرة بالجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا Récupéré sur .الاذاعة الجزائرية: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200417/192448.html

8. الجزائرية ,ا .(24 01 ,2021) .رغم جائحة كورونا ..إنشاء أكثر من 30ألف مؤسسة في مجال الصناعات التقليدية والحرف خلال *2020*

Récupéré sur .الاذاعة الجزائريةhttps://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210124/206049.html :

9. العرب ,هـ .س .(21 2 ,2022) .المركز الديمقراطي العربي Récupéré sur .أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية في جنوب الخليلhttps://democraticac.de/?p=80434 :

10. قطر الخيرية (30 9, 2021) المشاريع الصغيرة. تم الاسترداد من قطر الخيرية:
https://www.qcharity.org/blog/12605

11. Basavaraj, M. M.-K. (2020, 1). The Role of Small and Micro Enterprises in Light of the Current Crisis in Yemen. International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), 8(5), 2454-2461. doi:10.35940/ijrte.E5710.018520

12. FBS. (2021, 01 26). ما الفرق بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي. Récupéré sur FBS:
https://fbs.ae/analytics/articles

13. Harvie, C. ( 2003 , 1). The Contribution of Micro-enterprises to Economic Recovery and Poverty Alleviation in East Asia. Sociological Research Online, 1-21. doi:oai:ro.uow.edu.au:commwkpapers-1074

14. Musette, M. S. (2014). Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en algérie. 10.

15. rohadin rohadin, Y. Y. (2019). The Influence of Small Micro Industries on Economic Growth, Journal of Economics and Policy JEJAK, 12(2), 319 - 326. doi:https://doi.org/10.15294/jejak.v12i2.17828

16. Saib, M. M. (2014). Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie. Fondation Européenne pour la Formation,ETF.

17. Thapa, A. ( 2007, 12). Micro-Enterprises and Household Income. The Journal of Nepalese Business Studies, 4(1), 110 - 118. doi: https://doi.org/10.3126/jnbs.v4i1.1036

## 7-قائمة الملاحق:

**الملحق رقم 01: نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.**

| Variables | Test ADF | | Test PP | |
|---|---|---|---|---|
| | level | 1st Diff | level | 1st Diff |
| GDP | 4,75 | 7,55*** | 1,65 | 7,55*** |
| TPECOMMERCE | 2,98 | 4,91** | 1,60 | 7,62*** |
| TPEINVEST | 5.10 | 7.98*** | 5.10 | 7.66*** |
| TOT | 0,28 | 7,55*** | 1,65 | 7,55*** |
| 4.49 / 3.65 / 3.26 | | | | |

**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**

**الملحق رقم 02: نتائج التقدير بطريقة OLS**

| الاحتمال | احصائية T | الخطأ المعياري | معامل الانحدار | المتغيرات المفسرة |
|---|---|---|---|---|
| 0.0001 | 5.322237 | 1.185320 | 6.308553 | العنصر الثابت C |
| 0.0003 | 4.506549 | 0.000357 | 0.001609 | المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع التجارة |
| 0.0002 | 4.765011 | 4.12013 | 0.000196 | المؤسسات المصغرة المستثمرة من وكالة ANDI |
| 0.0318 | 2.339041 | 0.005359 | 0.012536 | مؤشر التبادل التجاري |
| 15.92319 | احصائية F | 0.737531 | | معامل التحديد R2 |
| 0.000035 | الاحتمال | 2.126437 | | DWاختبار دربن واتسن |

**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**

**الملحق رقم 03: اختبار Granger**

Granger Causality Tests
Sample: 2000 2021
Included observations : 19

Dependent variable : D(GDP)

| Excluded | Chi-sq | Prob. |
|---|---|---|
| D(TPECOMMERCE) | 13.87078 | 0.0002 |
| D(TPEINVEST) | 0.957426 | 0.0278 |
| D(TOT) | 7.016737 | 0.0081 |
| All | 20.05008 | 0.0002 |

Dependent variable : D(TPECOMMERCE)

| Excluded | Chi-sq | Prob. |
|---|---|---|
| D(GDP) | 0.080203 | 0.7770 |
| D(TPEINVEST) | 0.089487 | 0.7648 |
| D(TOT) | 0.244956 | 0.6206 |
| All | 0.409123 | 0.9384 |

Dependent variable : D(TPEINVEST)

| Excluded | Chi-sq | Prob. |
|---|---|---|
| D(GDP) | 0.053261 | 0.8175 |
| D(TPECOMMERCE) | 5.947304 | 0.0147 |
| D(TOT) | 2.056623 | 0.1515 |
| All | 10.62947 | 0.0139 |

Dependent variable : D(TOT)

| Excluded | Chi-sq | Prob. |
|---|---|---|
| D(GDP) | 0.000852 | 0.9767 |
| D(TPECOMMERCE) | 0.618861 | 0.4315 |
| D(TPEINVEST) | 0.417874 | 0.5180 |
| All | 1.003004 | 0.8005 |

**المصدر: مخرجات برنامج eviews 12**